الفائض النخبوي وانهيار أنظمة الحكم في المنطقة العربية:

"دراسة في الدور السياسي للشباب"

Elite Surplus and the Collapse of governance systems in the Arab Region:

"A Study of the Political Role of Youth"

SAID ELHARKATI سعيد الحركاتي

طالب باحث بسلك الدكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء؛ المغرب

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم الانهيار المتتالي للعديد من الأنظمة السياسية الحاكمة بالمنطقة العربية عقب انتفاضات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة في 2010 – 2011، حيث تجادل بأن انهيار بعض الأنظمة السياسية الحاكمة بالمنطقة العربية، تأثر بشكل كبير بدور الشباب، الذين برزوا كقوة اجتماعية وسياسية رئيسية نتيجة تحولات ديموغرافية عميقة في سياق تميز بوفرة كبيرة في فائض انتاج النخبة (خاصة ضمن فئة الشباب المتعلمين تعليما عاليا) في غياب تداول نخبوي حقيقي، في تعبير عن انغلاق الائتلاف المهيمن وعجز الأنظمة السياسية والاقتصادية للبلدان العربية عن استيعاب الطامحين الجدد لمناصب النخبة.

وفي أفق فهم الدور السياسي للشباب كفائض نخبوي في انهيار الأنظمة الحاكمة بالبلدان العربية، تستند هذه الورقة البحثية إلى نظرية "بيتر تورشين" حول فائض الإنتاج النخبوي؛ بالإضافة إلى نظرية "جاك غولدستون" حول تفكك النخبة، فضلا عن نظرية "فلفريدو باريتو" بخصوص دوران النخبة. ومن الناحية المنهجية اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي المبني على التحليل السردي المتواصل.

الكلمات المفتاحية: الشباب، الفائض النخبوي؛ تفكك النخب؛ تداول النخب؛ الأنظمة السياسية؛ البلدان العربية.

Abstract

This research paper aims to explain the successive collapse of several ruling political regimes in the Arab region following the Arab Spring uprisings that swept across the area in 2010–2011. It argues that the downfall of some Arab regimes was significantly influenced by the role of youth, who emerged as a major social and political force as a result of profound demographic transformations. These transformations occurred in a context marked by a substantial surplus in elite production—particularly among highly educated young people—combined with the absence of genuine elite circulation, reflecting the closure of the dominant

governing coalition and the inability of Arab political and economic systems to absorb new aspirants to elite positions.

With the aim of understanding the political role of youth as an elite surplus contributing to the collapse of ruling regimes in Arab countries, this paper draws on Peter Turchin's theory of elite overproduction, Jack Goldstone's theory of elite decomposition, and Vilfredo Pareto's theory of elite circulation. Methodologically, the study adopts the inductive approach based on continuous narrative analysis

Keywords: Youth; elite overproduction; elite fragmentation; elite circulation; political systems; Arab countries.

مقدمة

إذا كانت البلدان العربية تتميز بواقع ديموغرافي فريد؛ سمته الأساسية تزايد أعداد الشباب المفعمين بطموحات عالية، فإن هذه الفئة ما فتئت تعاني من تهميش اجتماعي وسياسي مستمرين. ووفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن أكثر من 60% من سكان البلدان العربية تقل أعمارهم عن 30 عامًا[1]، وعلى الرغم من كون هذا التركيب الديموغرافي قد يكون حاسما في توفير إمكانات هائلة للتنمية والازدهار؛ غير أن لسان الحال يشهد على أنه قُوبل بإقصاء متواصل لفئة الشباب من الحياة السياسية والسلطة المؤسسية. فطيلة عقود من الزمن عرفت المنطقة العربية حفاظ الأنظمة السياسية على تسلسلات هرمية جامدة؛ شكَّلها الحكم الاستبدادي والاقتصادات القائمة على الريع، ناهيكم عن شبكات نخبوية مغلقة نسبيا اتخذت من التوريث صهوة لضمان استمراريتها مما جعلها غير قادرة على استيعاب التغيير الجيلي اللازم للحوكمة التكيفية، وبالتالي فشل العديد من الأنظمة في بناء مؤسسات ديمقراطية شاملة. ويساهم انغلاق النخبة السياسية ومقاومتها لكل أشكال التطور لمواكبة التحولات الديموغرافية؛ في بروز تقلبات متكررة بين الحكام والشعب، وهذا الوضع تعكسه بشكل رئيسي الاحتجاجات المتزايدة وميلاد أزمة شرعية واسعة النطاق تهدد استقرار الأنظمة في جميع أنحاء المنطقة.

يشكل دور الشباب في انهيار بعض الأنظمة السياسية في العالم العربي عاملاً رئيسياً في فهم الاضطرابات السياسية التي أعادت تشكيل المنطقة، وخاصة خلال انتفاضات الربيع العربي في عام 2011، فالشباب، الذين يُنظَر إليهم غالباً باعتبارهم فئة ديموغرافية محرومة ومستبعدة، لعبوا دوراً حاسماً في تحدي هياكل السلطة الراسخة مدفوعين بكل أشكال الاستبعاد والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية[2]. وكانوا محوريين في الاحتجاجات في بلدان مثل تونس ومصر وليبيا، حيث أشعل الاستياء الواسع النطاق من النخب السياسية، والتفاوت الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، شرارة التعبئة الجماهيرية[3]. وكان الشباب العربي، وخاصة أولئك في المناطق الحضرية، حاسمين في تنظيم الاحتجاجات واستدامتها، مطالبين ليس فقط بإنهاء الحكم الاستبدادي ولكن أيضاً بحكم أكثر شمولاً وديمقراطية[4]. كما قدم الشباب العربي، باستخدامهم الواسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي، سبلاً جديدة للعمل الجماعي والتنظيم خارج القنوات السياسية التقليدية، مما سمح لهم بتحدي هيمنة النخب الراسخة.

لطالما حظيت مسألة انهيار الأنظمة السياسية في العديد من البلدان العربية باهتمام كبير عكسته الغزارة في الدراسات التي تناولتها من زوايا مختلفة قائمة على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أنه يمكننا تفسير انهيار الأنظمة الحاكمة بالبلدان العربية من زاوية مساهمة الشباب الذي جاءت به التحولات الديموغرافية الكبيرة إلى ساحة التأثير في التحولات الاجتماعية

---

[1]- United Nations Development Programme (UNDP). *Arab Human Development Report 2023*. New York: United Nations Development Programme, 2023.

[2]- بشرى زكاغ، أغورا شباب الربيع العربي بين أعطاب الواقعي وآمال الافتراضي، في مؤلف جماعي "الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2019، ص 216.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 220.

[4]- نفس المرجع السابق، ص ص 208-209.

والسياسية؛ لا سيما في سياق يتميز بوفرة كبيرة في فائض انتاج النخبة زيادة على الغياب الكبير لتداول النخب بالمنطقة العربية. وتأسيسًا على ذلك يمكن صوغ الإشكالية المركزية لهذه الدراسة كمايلي:

إلى أي حد ساهم الشباب كإفراز لتحول ديموغرافي عميق؛ في انهيار بعض الأنظمة الحاكمة بالمنطقة العربية التي جمعت بين فائض متزايد في انتاج النخبة ومحدودية تداول النخب إن لم يكن منعدما في الأصل؟

تتناسل عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها كالآتي:

- كيف ساهم الشباب كفائض نخبوي في انهيار النخب الحاكمة بالمنطقة العربية؟
- إلى أي حد كان كل من المنافسة النخبوية والتفكك الداخلي عوامل حاسمة في انهيار النخب المهيمنة في الأنظمة العربية؟
- كيف أصبحت الثورات والانتفاضات حصان طروادة الذي أسقط قلاع النخب الحاكمة بالمنطقة العربية؟
- ما هي التحديات التي تواجه المنطقة العربية لضمان تداول مستدام للنخب؟

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

1- الخلفية النظرية:

إن معالجة إشكالية مساهمة الشباب في انهيار النخب الحاكمة في ظل السياق العربي القائم على الجمع بين فائض إنتاج النخبة وغياب تداول النخب، يضع الدراسة على سكة الإنهال من أطر نظرية متقاربة تبدأ بمقاربة فائض إنتاج النخبة مرورًا بغياب تداول النخب ووصولا إلى بروز الانشقاقات والصراعات النخبوية.

تعتبر نظرية فائض النخبة التي صاغها "بيتر تورشن" إطارًا متميزًا لفهم هذه الظاهرة في سياق الانهيار المتتالي للعديد من النخب الحاكمة في البلدان العربية، ويعبر فائض انتاج النخبة على الحالة التي يفوق فيها عدد الأفراد الطامحين إلى مناصب نخبوية، لا سيما التي تتعلق بالسلطة والثروة والمكانة، عدد هذه المناصب النخبوية المتاحة في النظام والمجتمع بشكل كبير[1]. ومن جانبه قد يؤدي هذا الإنتاج المفرط للنخب إلى زيادة التنافس داخل النخبة وعدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي دفع الدولة إلى حافة الأزمة السياسية. وفي سياق الدول العربية، برهنت مختلف التحولات التي عرفتها على أنها تنتج أعداد كبيرة من الشباب بمؤهلات نخبوية تصاحبها طموحات كبيرة للارتقاء الاجتماعي والمشاركة السياسية، غير أنهم يجدون أنفسهم محاصرين بأنظمة سياسية مغلقة تقاوم تجديد النخب أو السماح لجهات فاعلة جديدة بالوصول إلى مراكز السلطة. وهذا الوضع يجعل النخب الفائضة تتنافس على مناصب جد محدودة وغير كافية لاستيعابها، مما يساهم في زيادة الإحباط ودفع جزء منها إلى المعارضة وتبني سياسات بديلة قد تهدد الاستقرار السياسي.

[1]- Turchin Peter, *Ages of Discord: A Structural-Demographic Analysis of American History*. Chaplin, CT: Beresta Books, 2016.

تساهم نظرية "جاك غولدستون" حول تفكك النخبة في وضع هذه الظاهرة في سياقها الصحيح، حيث أن انهيار النخب يحدث عندما تتفكك جماعات النخبة، أو تفقد شرعيتها، أو تفشل في تلبية احتياجات السكان. وفي حالة العالم العربي، كان استياء الشباب مدفوعاً بالتحديات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة، والافتقار إلى الحريات السياسية، والاستبعاد الاجتماعي[1]. ومع كفاح النخب للاستجابة بفعالية لهذه الأزمات، بدأ تماسكها يتصدع، مما أتاح المجال للمتحَدين. وكانت الحركات الشبابية، غير المثقلة بالروابط بالهياكل السياسية القديمة، قادرة على حشد الدعم الجماهيري وتقديم نفسها كبديل قابل للتطبيق، مما ساهم في زعزعة استقرار الأنظمة الاستبدادية. ففي مصر، على سبيل المثال، أظهرت ثورة 25 يناير التي قادها الشباب كيف أن فشل النظام في معالجة المظالم الواسعة النطاق، إلى جانب تفتت النخبة، يمكن أن يؤدي إلى تغيير سياسي سريع[2].

إذا كانت الدول العربية مرت بتحولات جوهرية ساهمت في إنتاج فائض نخبوي كبير، فإن تداول النخب السياسية لا يزال راكدًا بشكل ملفت في العالم العربي، حيث تخضع الأنظمة السياسية في الغالب لسيطرة محكمة من قبل مجموعة صغيرة من القادة قاسمهم المشترك عُتِي الكِبر والاعتماد على شبكات المحسوبية والتلاعب بالدساتير فضلا عن الأجهزة الأمنية للحفاظ على السلطة. وتعزيزا لفهم دور الشباب في انهيار النخب الحاكمة، تبدو نظرية "فيلفريدو باريتو" حول تداول النخبة أيضًا رؤية قيمة حول ديناميكيات مشاركة الشباب في التغيير السياسي. زعم باريتو أن المجتمعات تشهد عملية مستمرة من استبدال النخبة، حيث تحل مجموعات جديدة محل النخب القديمة دون تغيير البنية الأساسية للسلطة بالضرورة[3]. في السياق العربي، مثلت حركات الشباب نخبة جديدة محتملة، تسعى إلى إزاحة النخب الاستبدادية المسنة والفاسدة غالبًا؛ والتي هيمنت على الحياة السياسية لعقود من الزمن[4]. لقد عبر الشباب العربي، وخاصة أولئك المتعلمون والمتصلون من خلال التكنولوجيا، عن رؤية لنظام سياسي أكثر شفافية ومساءلة وشامل. ومع ذلك، في حين أدت الانتفاضات إلى سقوط بعض الحكام القدامى، فإن النخب الجديدة التي نشأت لم تكن قادرة دائمًا على تلبية تطلعات الشباب، مما أدى إلى خيبة الأمل والصراع من أجل السيطرة السياسية[5]. في مصر، استحوذت النخب العسكرية على الثورة التي قادها الشباب، وفي تونس، تولت النخب الإسلامية السيطرة، وكثيراً ما تجاهلت المطالب الأصلية للاحتجاجات.

---

[1]- Jack A. Goldstone, revolution and rebellion in the early modern world-population change and state breakdown in England, France, Turkey, and china, 1600-1850-, published by Routledge, 2nd edition 2016, P 109 – 123.

[2]- جمال علي زهران، الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، في مؤلف جماعي " الثورة المصرية -الدوافع والاتجاهات والتحديات-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ، ص ص 145-146.

[3]- فياض حسام الدين. نظرية فلفريدو باريتو عن صعود وسقوط النخب السياسية: دراسة تحليلية-نقدية في نظرية الصراع الاجتماعي. *موقع مؤمنون بلا حدود، 2024*. متاح على الموقع: https://www.mominoun.com/articles تاريخ الزيارة 2024/10/17.

[4]- بشرى زكاغ، نفس المرجع السابق، ص 215.

[5]- آصف بيات، ثورة بلا ثوار: كي نفهم الربيع العربي، ترجمة فكتور سحاب، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2022، ص 221.

2- منهجية الدراسة:

إن فهم الانهيار المتتالي للنخب الحاكمة في العديد من البلدان العربية عقب انتفاضات الربيع العربي 2010 – 2011، وضعنا أمام اعتماد مقاربة منهجية تحليلية شكَّل المنهج الاستقرائي المبني على التحليل جوهرها؛ حيث سيساعدنا على وضع تصور ورؤية شمولية لدور الطفرة الشبابية في انهيار النخب الحاكمة خاصة في سياق الأنظمة السياسية التي تجمع بين وفرة الطامحين الجدد لولوج نادي النخبة وغياب التداول بين النخب السياسية، مما يخلق بيئة خصبة لبروز انشقاق النخبة وزيادة صراعاتها للحفاظ على نصيبها من السلطة السياسية والتمتع بالمزايا الاقتصادية التي تترعرع في الاستبداد وسيطرة النموذج الريعي على الدولة.

إن معالجة الإشكالية المركزية والاجابة على الأسئلة المتفرعة عنها وفك شفرة انهيار النخب الحاكمة بالمنطقة العربية الذي بدأت ملامحه مع انغلاق النخبة الحاكمة وعدم قدرتها على استيعاب الطامحين الجدد، خاصة صفوة الشباب الذين تعززت مطامحهم بعد الطفرة الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة في الولوج إلى التعليم العالي هذا بالإضافة إلى انشقاق كبير في صفوف النخب. يدفعنا للوقوف في (الفقرة الأولى) عند تناول التوسع التعليمي والصراع النخبوي كعوامل مساهمة في انهيار النخبة. غير أن انهيار النخب عقب الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي 2011 كشف عن وجود تحديات كبيرة وأزمة حادة في مسألة التداول النخبوي في العالم العربي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التوسع التعليمي والصراع النخبوي: بداية الانهيار

إذا كان بروز أعداد متزايدة من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا، والذين يتطلعون إلى الوصول إلى مناصب السلطة والثروة والتأثير، يعكس النجاح الكبير الذي حققته العديد من الدول العربية في ولوج الشباب إلى التعليم (أولا)، فإنه وفي الوقت نفسه، يعبر عن وجود فائض في الإنتاج النخبوي الذي تعجز الأنظمة السياسية والاقتصادية عن استيعابه بسبب الهياكل الهرمية الراسخة وضعف الفرص الاقتصادية، ويشكل هذا العجز بداية التفكك النخبوي (ثانيا).

أولا: التوسع التعليمي والطموحات المتزايدة لدى الشباب

شهد العالم العربي استثمارات كبيرة في قطاع التعليم خلال العقود الأخيرة، مما أدى إلى ارتفاع مستويات التعليم وزيادة أعداد خريجي الجامعات. ولقد أحرزت العديد من الدول مثل تونس ومصر والأردن تقدمًا ملحوظًا في تقليل الأمية، حيث انخفضت معدلات الأمية بين الشباب إلى أقل من 10% في بعض الحالات[1]. كما تضاعفت فرص التعليم العالي، ما أسفر عن ارتفاع كبير في عدد الخريجين المؤهلين، وهي ظاهرة أشاد بها تقرير البنك الدولي باعتبارها "طفرة تعليمية غير مسبوقة"[2]. ومع ذلك، يشير غولدستون إلى أن التغيرات الديموغرافية الكبيرة، بما في ذلك التعليم، تخلق توقعات كبيرة لدى الشباب الذين يعانون

[1]- UNDP (United Nations Development Programme). 2016. Arab Human Development Report 2016: P-P 25-45.

[2]- World Bank. "Education in MENA." The World Bank, https://www.banquemondiale.org/fr/region/mena/brief/education-in-mena.

من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى تزايد الإحباط والتوترات السياسية[1]. لكن على الرغم من هذه الإنجازات، ظلت الهياكل الاقتصادية غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، مما أدى إلى خلق فجوة بين المؤهلات والفرص[2]. من جانب آخر، ساهم هذا التوسع التعليمي في رفع طموحات الشباب، الذين أصبحوا يطالبون بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولكن هذه الطموحات غالبًا ما اصطدمت بجدران التهميش الاقتصادي والسياسي. وفقًا لغولدستون، فإن "تزايد عدد الشباب المتعلم يشكل ضغطًا على النخب التقليدية التي قد تعجز عن استيعاب طموحاتهم في ظل اقتصادات مغلقة وأنظمة سياسية غير مرنة"[3].

في هذا السياق، يمكن النظر إلى الطموحات الشبابية على أنها جزء من تحول ثقافي واجتماعي عميق. فالتعليم العالي لم يعد مجرد وسيلة لتحسين الوضع الفردي؛ بل أصبح وسيلة لإعادة صياغة العلاقات الطبقية والسياسية[4]. غير أن السيطرة المحكمة للنخب التقليدية على الموارد والمراكز القيادية عززت شعور الشباب بالإقصاء، وهو ما دفعهم للبحث عن طرق بديلة للتعبير عن تطلعاتهم[5]؛ هذا التحدي للهيمنة النخبوية التقليدية كان واضحًا خلال احتجاجات الربيع العربي، حيث لعب الشباب دورًا حاسمًا في المطالبة بإعادة هيكلة النظام السياسي ليتسع لطموحاتهم.

إن الطموحات الناتجة عن التوسع التعليمي لم تكن مجرد رغبة في الحصول على عمل أو تحسين الظروف المعيشية؛ بل تجاوزت ذلك إلى تطلعات واسعة للانضمام إلى النخب المؤثرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الشباب، خاصة خريجي الجامعات، رأوا في مؤهلاتهم بوابة طبيعية للارتقاء الاجتماعي، إلا أن الهياكل التقليدية للنخب الحاكمة ظلت مغلقة أمامهم[6]، وبالتالي ساهم هذا الوضع في تعزيز الطبقية والاحتكار، مما جعل الطموحات الناتجة عن التعليم العالي تتحول إلى إحباط دائم. هذه الديناميكيات، بدلاً من أن تكون مصدر قوة للأنظمة الحاكمة، أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحفيز الشباب للمشاركة بالاحتجاجات التي زعزعت استقرار النخب الحاكمة في المنطقة.

---

[1]- Jack A. Goldstone, Op.Cit, P 52.

[2]- Khader, Bichara. « "Printemps arabe": entre autoritarisme et démocratie ». *Politique étrangère* 76, no. 4 (2011): P 828. https://doi.org/10.3917/pe.114.0825.

[3]- Jack A. Goldstone, Op.Cit, P 37.

[4]- UNDP (United Nations Development Programme). 2016. Arab Human Development Report 2016: P 25.

[5]- بشرى زكاغ، نفس المرجع السابق، ص 208.

[6]- Jack A. Goldstone, Op.Cit, 123 – 125.

ثانيًا: المنافسة النخبوية والتفكك الداخلي:

عرفت معظم الدول العربية احتكار النخبة الحاكمة السلطة داخل دوائر ضيقة تشمل العائلات الكبرى، القبائل، والأحزاب المسيطرة، مما حد من قدرة النخب الجديدة على الوصول إلى مواقع النفوذ[1]. هذا الاحتكار أدى إلى ما يعرف بفائض النخب، حيث تزايد عدد الطامحين إلى النفوذ السياسي والاقتصادي دون أن تتوفر لهم القنوات المناسبة لتحقيق طموحاتهم. النتيجة كانت تصاعد المنافسة بين النخب التقليدية والجديدة، وهو ما ساهم في تفاقم الانقسامات التي أضعفت الأنظمة الحاكمة. وتشكل هذه الديناميكيات مصدرًا أساسيًا لعدم الاستقرار داخل الأنظمة السياسية في ظل المنافسة الشديدة على الموارد والنفوذ[2].

في مصر، يعد تفكك النخب نموذجًا واضحًا لفهم تأثير الانقسامات الداخلية في إضعاف النظام؛ فخلال حكم حسني مبارك، اعتمد النظام على تحالفات بين النخبة السياسية التقليدية، القادة العسكريين، ورجال الأعمال الذين تحولوا إلى جزء لا يتجزأ من منظومة الحكم. ومع ذلك، تصاعد التوتر بين هذه المجموعات مع زيادة نفوذ رجال الأعمال، مما أدى إلى تآكل التوازن التقليدي داخل النخبة الحاكمة. وعند اندلاع ثورات 2011، كشفت هذه الانقسامات عن نظام هش غير قادر على تقديم استجابة موحدة للمطالب الشعبية. وبالتالي فإن عدم قدرة النخب على تجاوز خلافاتها ساهم في تسريع انهيار نظام مبارك[3].

وكان الوضع مشابهًا في تونس، حيث فشلت النخب التقليدية المكونة من رجال الأعمال والعائلات السياسية في التكيف مع التحولات التي أفرزتها الحركات الشبابية والمجتمع المدني. وقد ساهم هذا الفشل في ترك السلطة والثروة في يد قلة من النخب، مما عزز الشعور بالتهميش بين الفئات الشابة، وهو ما دفعها إلى لعب دور حاسم في إسقاط نظام زين العابدين بن علي. وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة 2016، فإن النخب التقليدية في تونس لم تكن قادرة على استيعاب النخب الجديدة من التكنوقراط ورجال الأعمال، وهو ما أسهم في توسيع الفجوة بينها وبين الشارع التونسي[4].

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت ديناميكيات مماثلة في ليبيا، ولكن بخصائص مختلفة تتعلق بالبنية القبلية للنخب. لقد اعتمد نظام معمر القذافي بشكل كبير على ولاء القبائل والنخب المحلية لضمان استمراريته[5]، ومع ذلك أدى انقسام هذه النخب

---

[1]- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة – بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص 17-18.

[2]- Jack A. Goldstone, Op.Cit, PP (19-45) PP (312-340).

[3]- Booth, Christopher D. *Demographic Structural Theory Applied to the 2011 Egyptian Revolution*. University of Minnesota Digital Conservancy, 2019, P 9. Available at: University of Minnesota.

[4]- لطفي طرشونة، التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير، في مؤلف جماعي "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص 31-56.

[5]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر -دراسة في مقارنة للثورتين التونسية والليبية-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص65-66.

وتصاعد الاحتقان الداخلي إلى انهيار النظام عند اندلاع الاحتجاجات في 2011. وهو ما يدل على أن النظام الليبي كان هشًا بسبب افتقاره لتماسك النخب واعتماده المفرط على التحالفات القبلية التي انهارت بسرعة أمام موجة الاحتجاجات[1].

ويقدم اليمن مثالًا آخر على تأثير انقسامات النخب في تفكيك الأنظمة؛ فالنظام الذي اعتمد لعقود على التحالف بين الرئيس علي عبد الله صالح وبعض القبائل والقادة العسكريين فشل في مواجهة الانقسامات الداخلية بعد ثورة 2011. لقد أدى تصاعد التنافس بين النخب المختلفة إلى إضعاف السلطة المركزية، وهو ما مهد الطريق لتصاعد النزاعات المسلحة والانهيار التدريجي للدولة. وبالتالي فإن تشرذم النخب وعدم قدرتها على تحقيق توافق داخلي كان عاملًا رئيسيًا في انهيار النظام اليمني خاصة، عندما بدأت النخب التقليدية والمشايخ تعلن انضمامها إلى الثورة[2].

يبرز إطار جاك جولستون (الذي يركز على ديناميكيات فائض إنتاج النخب وانقساماتها الداخلية كعامل رئيسي في انهيار الأنظمة) أن تفكك النخب ليس مجرد عامل عرضي في الأزمات السياسية، بل هو عنصر جوهري يحدد مدى قدرة النظام على الصمود أمام الضغوط الجماهيرية. في الدول العربية، كانت الصراعات الداخلية بين النخب، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قبلية، سببًا رئيسيًا في إضعاف الأنظمة وفقدانها القدرة على مواجهة الأزمات[3]. إذا لم تتمكن الأنظمة من دمج النخب الجديدة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، فإن خطر الانقسام والتفكك سيظل قائمًا مما يعرضها لموجات جديدة من الاضطرابات.

من جانبه، ساهم فائض الإنتاج النخبوي في فتح المجال أمام الحركات الثورية والنشاط السياسي في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ غالبًا ما يصبح الشباب المحبطون والطامحون المهمشون القوة الدافعة خلف المطالب بالتغيير، كما ظهر جليًا في احتجاجات الربيع العربي. إن فشل النخب الحاكمة في دمج هذه المجموعات الجديدة في الهياكل القائمة لم يؤد فقط إلى زعزعة استقرار الأنظمة، بل ساهم أيضًا في استمرار دورات الاضطرابات السياسية. وفي ليبيا واليمن وسوريا، أدى غياب التماسك النخبوي والمنافسة الشديدة على الموارد والسلطة إلى صراعات طويلة الأمد وتفكك الدولة. وتظهر هذه الحالات كذلك، كيف يمكن أن يؤدي فائض الإنتاج النخبوي إلى اضطرابات عميقة، حيث لا تستطيع الأنظمة الحاكمة التعامل مع المطالب المتزايدة للنخب الجديدة أو الشباب المتطلع للتغيير. وهذا يفتح الباب على مصراعيه أمام مسألة تحديات تداول النخب في العالم العربي.

الفقرة الثانية :تحديات تداول النخب في الدول العربية بين الجمود والثورات والتحولات الهيكلية

إن الدول العربية في مجملها تواجه تحديات عميقة في تداول النخب بين الجمود والتغيير، حيث تتشبث النخب التقليدية بالسلطة عبر آليات السيطرة والقمع، ما يؤدي إلى انسداد في مسارات التغيير السلمي. في المقابل، تدفع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى اندلاع ثورات تهدف إلى إعادة تشكيل هياكل السلطة، لكنها غالبًا ما تواجه مقاومة من النخب

[1] – محمد نجيب بوطالب، ص ص 82-83.

[2] – عادل مجاهد الشرجبي، التحول الديمقراطي في اليمن: روافع ضعيفة وكوابح قوية، في مؤلف جماعي "أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2015، ص ص 331-338.

[3] -Jack A. Goldstone, Op.Cit, PP 312-340.

القديمة وصعوبات في بناء نظم جديدة مستقرة. يعكس هذا التوتر صراعًا بين الحفاظ على الوضع القائم والرغبة في التغيير، مما يجعل تداول النخب محورًا لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

1. ركود النخبة وانفصالها عن المجتمع:

تميزت النخب الحاكمة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمود والمقاومة للتغيير، حيث احتكرت فئة صغيرة من السياسيين والعسكريين ورجال الأعمال السلطة لفترات طويلة. على سبيل المثال، حكم زين العابدين بن علي تونس لعقود دون أن يسمح بتداول حقيقي للنخبة السياسية أو الاقتصادية[1]. ونفس الأمر كانت تعاني منه اليمن، إذ على الرغم من "أن الدستور يشير إلى أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية هو نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، فإن الممارسة خلال ما يزيد على عقدين من الزمن بينت أن هذه الديمقراطية شكلية عقيمة وغير مثمرة، فلم تؤد إلى تداول سلمي للسلطة"[2].

لقد كان هذا الركود مدعومًا بنظام يقوم على المحسوبية والفساد، مما حال دون ظهور قيادات شابة أو إصلاحية قادرة على تلبية متطلبات الشعوب المتزايدة. مما يعني "أن النخب الحاكمة اعتمدت على سياسات إقصائية تجاه الشباب، وهو ما أدى إلى تزايد الإحباط وتراكم الاحتقان السياسي والاجتماعي"[3]. كما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2016 إلى أن هذا الجمود أدى إلى شعور الشباب بالتهميش، حيث تجاوزت البطالة بين خريجي الجامعات في بعض الدول العربية 30%، مما عزز الشعور بالغضب تجاه النخب الحاكمة[4]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن "الاعتماد على شبكات المحسوبية والولاء الشخصي منع النخب الحاكمة من استيعاب التحولات الديموغرافية والاجتماعية، ما أدى إلى انفجار موجات الغضب الشعبي"[5]. كذلك يعتبر الركود السياسي الذي مارسته النخب الحاكمة، مدعومًا بسياسات اقتصادية غير عادلة، السبب الرئيسي لتراجع الثقة الشعبية في الأنظمة القائمة.

2. الثورات كآلية قسرية لتداول النخبة

في الأنظمة التي تفشل فيها النخب الحاكمة في تحقيق التجديد الذاتي، تُصبح الثورات آلية ضرورية لتداول السلطة. وفقًا لنظرية باريتو، فإن الجمود السياسي والاقتصادي يؤدي إلى تآكل شرعية النخب القديمة، ما يمهد الطريق لصعود "ثعالب جديدة"

---

[1]- وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية، في مؤلف جماعي "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص 102-110.

[2]- عادل مجاهد الشرجبي، نفس المرجع السابق، ص 332.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2016). *تقرير التنمية البشرية: مواجهة تحديات البطالة في العالم العربي*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص26.

[4]- نفس المرجع، ص49.

[5]- Ellen Lust, "Democratization by Elections? Competitive Clientelism in the Middle East," *Journal of Democracy* 20, no. 3 (2009): PP 122–135, https://dx.doi.org/10.1353/jod.0.0099.

تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي والاجتماعي[1]. هذا التحليل يتضح بجلاء في أحداث الربيع العربي، حيث كانت الفجوة المتزايدة بين النخب الحاكمة والمجتمع المدني السبب الأساسي وراء اندلاع الاحتجاجات. في مصر، على سبيل المثال، كانت عقود من السياسات الاستبدادية، مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الثروة، عوامل دفعت الشباب إلى قيادة احتجاجات واسعة[2]. ولقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مركزيًا في حشد الجماهير وكسر احتكار النخب القديمة للمعلومات، مما أدى إلى إسقاط نظام مبارك[3].

في تونس، أسهمت الثورة في الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، لكنها نجحت في تحقيق انتقال سياسي مستدام بفضل وجود مجتمع مدني قوي ومؤسسات مستقلة نسبياً. وكما أن مشاركة منظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل كانت حاسمة في تحقيق توازن بين القوى التقليدية والنخب الناشئة[4]. بالمقابل، أظهرت تجربة مصر تحديات الانتقال السياسي عندما عادت النخب العسكرية للسيطرة بسبب غياب هياكل مؤسسية تدعم عملية تداول السلطة بطرق سلمية. وتتمثل أبرز معوقات التداول الحقيقي للنخب في الدول العربية في غياب آليات دستورية لضمان استمرارية العملية السياسية دون تدخل قوى غير ديمقراطية.

أما في الدول التي شهدت انهيارًا كاملًا للنظام السياسي، مثل ليبيا واليمن، فقد تمثلت النتيجة في حالة من الفوضى والصراع بين النخب التقليدية والجماعات المسلحة. في ليبيا، أدى غياب الدولة المركزية بعد الإطاحة بمعمر القذافي إلى فراغ في السلطة استغلته الميليشيات، مما أعاق تشكيل نخب جديدة قادرة على قيادة عملية إعادة بناء الدولة[5]. وفي اليمن، ساهمت البنية البنية القبلية والطبيعة المركبة للنظام السياسي في تعقيد عملية الانتقال، حيث عجزت القوى السياسية عن تجاوز التحديات البنيوية التي واجهتها بعد انهيار نظام علي عبد الله صالح[6]. وبالتالي فإن التغيير المفاجئ دون إطار مؤسسي واضح يؤدي غالبا إلى إعادة إنتاج نفس الهياكل الاستبدادية أو ظهور فراغ سياسي تستغله القوى التقليدية.

لقد كانت وسائل التواصل الاجتماعي مفتاح التحولات في الثورات العربية، لكنها لم تكن كافية وحدها لضمان تغيير دائم. فبينما تمكن الشباب من استخدام هذه الوسائل كأداة لتنظيم الاحتجاجات وكشف فساد النخب الحاكمة، إلا أن غياب الاستراتيجيات السياسية طويلة المدى حال دون تحقيق نتائج مستدامة. وهذا يشير إلى أن الثورات التي تعتمد بشكل كبير على أدوات شبكية غالبًا ما تواجه تحديات كبيرة بعد سقوط الأنظمة بسبب ضعف التنظيم الداخلي وعدم وجود قيادات موحدة تدير

---

[1]- فياض حسام الدين، نفس المرجع السابق، ص ص 13-15.

[2] جمال علي زهران، نفس المرجع السابق، 145-151.

[3]- جمال علي زهران، نفس المرجع السابق، ص ص 151-153.

[4]- عدنان المنصر، الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي، في مؤلف جماعي "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص 291-294.

[5]- يوسف محمّد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2013 ص ص 198-201.

[6]- أحمد محمّد سنان الجابري، اليمن: قضية الشمال والجنوب، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد24، المجلد 04، أكتوبر 2020، ص ص374-375.

عملية الانتقال. في مصر، على سبيل المثال، أدى غياب وحدة الصف بين القوى الثورية إلى تصاعد الصراعات الداخلية، ما مهد الطريق أمام النخب العسكرية لاستعادة السيطرة[1].

3. تحديات تحقيق تداول مستدام للنخب العربية

على الرغم من أن الانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا أدت إلى الإطاحة بنخب حاكمة كانت تسيطر على السلطة لعقود، إلا أن عملية تحقيق تداول مستدام للنخب لا تزال تواجه تحديات هيكلية عميقة. واحدة من أبرز هذه التحديات هي الطبيعة الريعية للدولة في العديد من الدول العربية، حيث تعتمد النظم الحاكمة على توزيع الريع الاقتصادي من خلال شبكات الولاء والمحسوبية للحفاظ على السيطرة[2]. وعليه، فإن الأنظمة الريعية تسهم في تعزيز بقاء النخب التقليدية، حيث تُستخدم الموارد الاقتصادية كأداة لشراء الولاءات وإضعاف المعارضة[3]، هذا النمط يجعل من الصعب تحقيق تداول طبيعي للنخب، إذ يتم إقصاء العناصر الجديدة المؤهلة من المشاركة الفعالة في صنع القرار، وهذا ما يترجمه الصراع الليبي بعد الانتفاضة للسيطرة على موانئ النفط[4].

في اليمن، يمثل انهيار النظام السياسي مثالًا صارخًا على صعوبة تداول النخب في ظل غياب المؤسسات الفاعلة. بعد سقوط نظام علي عبد الله صالح، شهدت البلاد صعود قوى تقليدية مثل القبائل والجماعات المسلحة التي استحوذت على السلطة، مما حال دون ظهور نخب جديدة قادرة على بناء دولة حديثة[5]. ومن جانبه أدى هذا التنافس بين هذه القوى التقليدية إلى تفاقم الصراعات الداخلية، ما أضعف فرص إقامة نظام سياسي مستقر وديمقراطي[6]، هذه الحالة توضح أن التغيير المفاجئ للنخب، دون وجود مؤسسات قوية، قد يؤدي إلى فوضى سياسية بدلاً من تحقيق إصلاحات مستدامة.

من جهة أخرى، تؤكد نظرية تداول النخب لعالم الاجتماع "فلفريدو باريتو" أن تحقيق التغيير المستدام يتطلب وجود آليات مؤسسية تدعم تداول النخب بشكل تدريجي وسلمي. وفقًا لباريتو، فإن الثورات المفاجئة والانقلابات قد تزيل النخب

---

[1]- Dalacoura, Katerina. "The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications." *International Affairs*, vol. 88, N°1, 2012, P73.

[2]- Benli Altunışık, Meliha, Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal, Uluslararası İlişkiler, Volume 11, N° 42 (Summer 2014), PP75-91.

[3] يوسف محمد جمعة الصواني، نفس المرجع السابق، ص 195.

[4]- فرج سليمان حمودة، انقسام المؤسسات السيادية الاقتصادية وتأثيره في بناء الدولة الليبية، في مؤلف جماعي "ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة"، الدولة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2022، ص ص 214-220.

[5]- عبد الكريم غانم، القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي، في مؤلف جماعي "الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص382-387.

[6]- فؤاد عبد الجليل الصالحي، نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكلها، في مؤلف جماعي "الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012، ص ص45-47.

الحاكمة لكنها غالبًا ما تفتح المجال لنخب جديدة تتبع نفس النمط من الاحتكار والمحسوبية[1]، في هذا السياق، يشكل النجاح النسبي لتونس استثناءً إيجابيًا. الانتقال السياسي الذي شهدته تونس بفضل دور النخب الشبابية والمجتمع المدني يعكس أهمية وجود مؤسسات مستقلة قادرة على دعم تداول النخب، حيث ساهم المجتمع المدني التونسي في الحفاظ على التوازن بين القوى التقليدية والعناصر الجديدة، مما أتاح تحقيق انتقال أكثر سلمية[2].

تمثل التدخلات الخارجية تحديا إضافيا أمام تحقيق تداول النخب في العالم العربي، فالعديد من القوى الإقليمية والدولية تسعى للحفاظ على الوضع الراهن من خلال دعم النخب التقليدية التي تضمن مصالحها الاستراتيجية. في ليبيا، على سبيل المثال، أدى التدخل الدولي إلى تعقيد عملية الانتقال السياسي، حيث دعم بعض الفاعلين الخارجيين ميليشيات وقوى محلية تعارض إنشاء مؤسسات وطنية موحدة، إذ أن التدخلات الخارجية أعاقت تكوين نخب جديدة قادرة على العمل ضمن إطار الدولة الحديثة، مما أدى إلى استمرار الانقسام السياسي والاجتماعي[3].

خاتمة:

تُظهر تجارب الدول العربية أن تداول النخب المستدام يتطلب ما هو أكثر من الإطاحة بالأنظمة القائمة، فتحقيق ذلك يعتمد على تطوير مؤسسات قوية قادرة على دعم تداول النخب بشكل سلمي ومنظم. فتونس مثلا تقدم نموذجًا (خلال مرحلة الخروج من انتفاضات الربيع العربي) يمكن البناء عليه، لكن الدول الأخرى مثل اليمن وليبيا تواجه تحديات كبيرة تتطلب حلولا شاملة تأخذ بعين الاعتبار إعادة بناء المؤسسات وتقليل الاعتماد على شبكات الولاء والتدخلات الخارجية. هذا النهج، إذا تم تطبيقه، قد يفتح الطريق أمام تحقيق تداول حقيقي للنخب للإسهام في استقرار المنطقة على المدى البعيد.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تجارب الثورات العربية تُبرز أن إسقاط النخب القديمة لا يعني بالضرورة تحقيق تداول مستدام للنخبة. ولكن التحدي الأساسي يكمن في بناء مؤسسات قوية ومستقلة تدعم عملية انتقال السلطة بطرق سلمية. وبالتالي، فإن تحقيق تداول حقيقي للنخب في العالم العربي يتطلب إصلاحات شاملة تشمل تعزيز استقلال القضاء، تقوية المجتمع المدني، وتطوير هياكل دستورية تسمح بالتغيير التدريجي بدلا من الاعتماد على الثورات المفاجئة.

---

[1]- فياض حسام الدين، نفس المرجع السابق، ص 4.

[2]- Dalacoura, Katerina, Op.Cit, P73.

[3]- أحمد قاسم حسين ومُحَمَّد حمشي، القصعة وأكلتها: التدخلات الخارجية في ليبيا ما بعد الربيع العربي، في مؤلف جماعي، "ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2022، ص ص306-321.

لائحة المراجع

باللغة العربية

- أحمد قاسم حسين ومُحَّد حمشي، القصعة وأكلتها: التدخلات الخارجية في ليبيا ما بعد الربيع العربي، في مؤلف جماعي، "ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2022.
- أحمد مُحَّد سنان الجابري، اليمن: قضية الشمال والجنوب، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد24، المجلد 04، أكتوبر 2020.
- آصف بيات، ثورة بلا ثوار: كي نفهم الربيع العربي، ترجمة فكتور سحاب، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2022.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2016) (UNDP) *تقرير التنمية البشرية: مواجهة تحديات البطالة في العالم العربي* .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- بشرى زكاغ، أغورا شباب الربيع العربي بين أعطاب الواقعي وآمال الافتراضي، في مؤلف جماعي "الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2019.
- جمال علي زهران، الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر، في مؤلف جماعي " الثورة المصرية –الدوافع والاتجاهات والتحديات–، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.
- عادل مجاهد الشرجبي، التحول الديمقراطي في اليمن: روافع ضعيفة وكوابح قوية، في مؤلف جماعي "أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2015.
- عبد الكريم غانم، القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي، في مؤلف جماعي "الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.
- عدنان المنصر، الاتحاد العام التونسي للشغل: جديلية السياسي والاجتماعي، في مؤلف جماعي "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.
- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة – بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.
- فرج سليمان حمودة، انقسام المؤسسات السيادية الاقتصادية وتأثيره في بناء الدولة الليبية، في مؤلف جماعي "ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2022.
- فؤاد عبد الجليل الصالحي، نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكلها، في مؤلف جماعي "الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.

- فياض حسام الدين. نظرية فلفريدو باريتو عن صعود وسقوط النخب السياسية: دراسة تحليلية-نقدية في نظرية الصراع الاجتماعي .موقع *مؤمنون بلا حدود، 2024.* متاح على الموقع: https://www.mominoun.com/articles

- لطفي طرشونة، التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير، في مؤلف جماعي "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.

- مُحَمَّد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر -دراسة في مقارنة للثورتين التونسية والليبية-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.

- وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية، في مؤلف جماعي "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2012.

- يوسف مُحَمَّد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2013.

باللغة الأجنبية:

- Benli Altunışık, Meliha, Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal, Uluslararası İlişkiler, Volume 11, N° 42 (Summer 2014).

- Booth, Christopher D. *Demographic Structural Theory Applied to the 2011 Egyptian Revolution*. University of Minnesota Digital Conservancy, 2019. Available at: University of Minnesota.

- Dalacoura, Katerina. "The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications." *International Affairs*, vol. 88, N°1, 2012.

- Ellen Lust, "Democratization by Elections? Competitive Clientelism in the Middle East," *Journal of Democracy* 20, no. 3 (2009), https://dx.doi.org/10.1353/jod.0.0099.

- Jack A. Goldstone, revolution and rebellion in the early modern world-population change and state breakdown in England, France, Turkey, and china, 1600-1850-, published by Routledge, 2nd edition 2016.

- Khader, Bichara. « "Printemps arabe": entre autoritarisme et démocratie ». *Politique étrangère* 76, no. 4 (2011). https://doi.org/10.3917/pe.114.0825.
- Turchin Peter, *Ages of Discord: A Structural-Demographic Analysis of American History*. Chaplin, CT: Beresta Books, 2016.
- UNDP (United Nations Development Programme). 2016. Arab Human Development Report 2016.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Arab Human Development Report 2023*. New York: United Nations Development Programme, 2023.
- World Bank. "Education in MENA." The World Bank, https://www.banquemondiale.org/fr/region/mena/brief/education-in-mena.